وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاربعاء، 01 نوفمبر 2023

أخبار الطاقة

وزارة الطاقة توقع مذكرة تفاهم لتطوير تقنيات تحويل البترول الخام إلى بتروكيماويات الاقتصادية

وقعت وزارة الطاقة وبرنامج استدامة الطلب على البترول وشركة أرامكو السعودية وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) اليوم، مذكرة تفاهم لتطوير تقنيات تحويل البترول الخام إلى بتروكيماويات، لدعم تطبيق الحلول الابتكارية لهذه التقنيات، وذلك على هامش مؤتمر التقنيات الابتكارية لتحويل البترول الخام إلى بتروكيماويات، والذي عُقد في جامعة كاوست.

النفط يرتفع مع تعويض مخاوف الإمدادات من البيانات الصينية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انتعشت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية أمس الثلاثاء، بعد انخفاضها أكثر من ثلاثة بالمئة في الجلسة السابقة، إذ طغت المخاوف بشأن الإمدادات التي أججتها الصراعات في الشرق الأوسط على بيانات صينية سيئة.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت لشهر ديسمبر، والتي يحل أجلها يوم الثلاثاء، 65 سنتا أو 0.74 بالمئة إلى 88.10 دولارا للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت الأكثر تداولا لشهر يناير 63 سنتا، أو 0.73 %، إلى 86.98 دولارا. وزاد الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 67 سنتا أو 0.81 بالمئة إلى 82.98 دولارا.

وتراجعت أسعار النفط يوم الاثنين إذ خسر كلا العقدين ما بين 2 % و3 %، بعد خسارة مماثلة خلال الأسبوع الماضي، مع تزايد حذر المستثمرين قبل اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) يوم الأربعاء على الرغم من تصعيد الهجمات الإسرائيلية على غزة.

وقال ليون لي المحلل لدى سي إم سي ماركتس والمقيم في شنغهاي المركز التجاري الصيني: «على الرغم من أنها نفذت هجوما بريا، إلا أن الأسعار تراجعت أيضا بسرعة كبيرة، فيما تلجأ إيران حاليا فقط إلى الردع اللفظي».

وقال «إذا تطور الأمر إلى غزو واسع النطاق وتورطت فيه إيران، فقد تعود المخاوف بشأن نقص الإمدادات إلى الظهور». وأضاف أن الأسعار انتعشت بفعل تصحيح فني في وقت سابق يوم الثلاثاء وأن الاتجاه الصعودي للسوق يتوقف الآن على ما إذا كانت إسرائيل توسع هجومها البري.

وقال محللو آي إن جي في مذكرة «يظل تعطل تدفقات النفط الإيراني هو الخطر الأكثر وضوحا على السوق». وأضافوا أن مثل هذا النقص في الإمدادات قد يتراوح بين 500 ألف برميل يوميا ومليون برميل يوميا إذا فرضت الولايات المتحدة العقوبات بشكل صارم مرة أخرى، على الرغم من أن التطورات في الشرق الأوسط لم تؤثر بعد على إمدادات النفط. وفي الصين، أثارت بيانات النشاط الصناعي وغير التصنيعي التي جاءت أضعف من المتوقع المخاوف من تباطؤ الطلب على الوقود من ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، وخالف مؤشرها الرسمي لمديري المشتريات التوقعات وانخفض مرة أخرى إلى ما دون مستوى 50 نقطة الفاصل بين الانكماش والتوسع. وتلقت الأسعار بعض الدعم بفعل المخاوف بشأن آفاق صادرات الخام من فنزويلا، والتي مزقتها حالة من عدم اليقين بشأن الانتخابات، وقال محللو آي إن جي إن تعليق المحكمة العليا لنتائج الانتخابات التمهيدية الرئاسية للمعارضة هذا الشهر من المرجح أن يثير تساؤلات حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستواصل تخفيف العقوبات المفروضة على فنزويلا. وأضافوا أن الولايات المتحدة قررت مؤخرًا تخفيف

العقوبات مقابل الوعد بإجراء انتخابات أكثر نزاهة في عام 2024.

وتراقب الأسواق أيضًا عن كثب اجتماع البنك المركزي الأميركي الذي سينتهي يوم الأربعاء، على الرغم من الاحتمال الكبير بأنه سيبقي أسعار الفائدة ثابتة، وفقًا لاستطلاع أجرته أداة فيدواتش التابعة لسي ام إي.

وقالت انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية أمس الثلاثاء بعد انخفاضها بنسبة 3 % تقريبًا في الجلسة السابقة وسط انحسار المخاوف بشأن إمدادات الشرق الأوسط وتزايد التوقعات بشأن الاحتياطي الفيدرالي، على الرغم من أن البيانات الاقتصادية الضعيفة من الصين أثرت على المعنويات.

وسجلت أسعار النفط الخام خسائر فادحة حيث لم يؤدِ أي تصعيد فوري في الحرب إلى تسعير المتداولين لعلاوة مخاطر أقل بسبب الصراع. وأثار اندلاع الحرب بعض المخاوف من احتمال جر قوى شرق أوسطية أخرى وتعطيل إمدادات النفط في المنطقة، وهي مخاوف لم تتحقق بعد.

لكن التجار ظلوا حذرين من أي تطورات جديدة في الحرب، خاصة مع شن إسرائيل هجوما بريا واسع النطاق على غزة، واختار المتداولون جني الأرباح الأخيرة، والاحتماء قبل سلسلة من الأحداث الاقتصادية الرئيسة هذا الأسبوع، وأبرزها قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة يوم الأربعاء.

وأظهرت بيانات مؤشر مديري المشتريات الرئيس من الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، أن نشاط التصنيع انكمش بشكل غير متوقع في أكتوبر، في حين تباطأ النمو غير التصنيعي بشكل كبير. وتشير القراءة إلى أنه على الرغم من سلسلة إجراءات التحفيز من بكين، فإن النشاط التجاري يكافح من أجل الانتعاش وسط تدهور الطلب المحلي والخارجي على السلع الصينية.

وأثارت البيانات أيضًا المزيد من التساؤلات حول مقدار الزيادة في استهلاك النفط الصيني هذا العام، بالنظر إلى الظروف الاقتصادية المتدهورة بشكل مطرد. وقالت شركة النفط والغاز الصينية العملاقة سينوبك، مؤخرًا إن الطلب على الوقود في الصين قد بلغ ذروته على الأرجح هذا العام، ومن المقرر أن يتضاءل وسط زيادة الطلب على السيارات الكهربائية.

وقد أطلق المسؤولون الصينيون سلسلة من إجراءات الإنفاق في الأشهر الأخيرة، ومن المقرر أيضًا إصدار سندات ضخمة بقيمة تريليون يوان (140 مليار دولار) في الربع الرابع لزيادة الإنفاق على البنية التحتية.

وكانت أسواق النفط أيضًا تتجنب المخاطرة إلى حد كبير قبل اختتام اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي يوم الأربعاء. وبينما من المتوقع أن يبقي البنك المركزي أسعار الفائدة دون تغيير، فمن المتوقع أيضًا أن يكرر أن أسعار الفائدة ستظل أعلى لفترة أطول، ومن المتوقع أن يؤثر مثل هذا السيناريو على النمو الاقتصادي في الأشهر المقبلة، ومن المتوقع أن يعيق الطلب على النفط مع تشديد الظروف النقدية في جميع أنحاء العالم. كما أثرت قوة الدولار -مع استعداد الأسواق لاجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي- على أسعار النفط في الجلسات الأخيرة. وقبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، من المقرر أن يجتمع بنك اليابان أيضًا يوم الثلاثاء، ومن المحتمل أن يقوم بتشديد السياسة النقدية.

في وقت تكثف شركتا إكسون موبيل، وشيفرون الاستثمارات الأحفورية على الرغم من أجندة التحول إلى الطاقة النظيفة. وأفادت التقارير أن شركات النفط الكبرى إكسون موبيل وشيفرون اتخذتا خطوات لتكثيف استثماراتهما في النفط والغاز على الرغم من الدعوات إلى التحول العالمي إلى الطاقة النظيفة.

وتصدرت صفقة إكسون البالغة 60 مليار دولار لشراء بايونير وصفقة شيفرون لشراء هيس مقابل 53 مليار دولار عناوين الأخبار العالمية هذا الشهر. وتظهر هذه المشتريات أن شركات النفط الكبرى تكثف استثماراتها في الوقود الأحفوري، على الرغم من الضغط العالمي للانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة. ويسلط المحللون الضوء على أن هذا التحول إلى الطاقة النظيفة هو عملية طويلة الأمد، تتميز بارتفاع التكاليف وسط التضخم، وزيادة نفقات الاقتراض، والتحديات المستمرة في سلسلة التوريد. وقال دان دي كونلي، محلل النفط والغاز، إن المشتريات تظهر أن شركات النفط الكبرى لا تزال مهتمة بوضع أموالها في مشاريع النفط والغاز القابلة للحياة.

وشدد كونلي على الطبيعة المتنوعة لتحول الطاقة عبر الدول. وحتى البلدان التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي من الطاقة تواصل الاستثمار في النفط والغاز. وشدد على أن دولًا مثل نيجيريا يجب أن تواجه تحدياتها وتجذب الاستثمارات من شركات النفط والغاز الكبرى لمكافحة فقر الطاقة الذي تعاني منه البلاد بشكل فعال.

فيما حذر روجر ريد، كبير محللي الطاقة في ويلز فارقو، من الطبيعة الممتدة والصعبة لتحول الطاقة، مشددًا على النفقات الكبيرة التي ينطوي عليها ذلك. وأشار ريد إلى أن هذا هو أحد أسباب الاستثمارات النفطية، مثل اندماج إكسون الأخير مع شركة بايونير للموارد الطبيعية، مما أدى فعليا إلى مضاعفة إنتاجها من النفط في حوض بيرميان المرغوب فيه.

ويضمن استحواذ شركة شيفرون مؤخراً على شركة هيس حصة كبيرة تبلغ 30 % في أكثر من 11 مليار برميل من الموارد القابلة للاستخراج في غيانا. ومن المتوقع أن ينمو إنتاج غيانا بشكل أسرع من أي منتج من خارج أوبك بحلول عام 2030. وفي الربع الثالث من عام 2023، أعلنت كل من شركتي شيفرون وإكسون موبيل عن أرباح مجتمعة بلغت 15.6 مليار دولار، تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط والوقود خلال تلك الفترة. وأبرزت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها للاستثمار في الطاقة العالمية لعام 2023 أنه من المتوقع أن تعزز شركات النفط والغاز والفحم الكبرى استثماراتها في إمدادات الوقود الأحفوري بلا هوادة بنسبة تزيد عن 6 % في عام 2023، بإجمالي يبلغ نحو 950 مليار دولار.

ويتم توجيه الجزء الأكبر من هذا الاستثمار نحو إنتاج النفط والغاز، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة 7 % إلى أكثر من 500 مليار دولار في عام 2023، وهو ما يتوافق مع المستويات التي شهدناها في عام 2019. وقد يكون ما يقرب من نصف هذه الطفرة ناجماً عن زيادة التكاليف.

وأشارت وكالة الطاقة الدولية أيضًا إلى أن العديد من شركات النفط والغاز الكبرى أعلنت عن خطط إنفاق موسعة بسبب إيراداتها غير المسبوقة. وفي الوقت نفسه، فإن استثمار صناعة الوقود الأحفوري في أنواع الوقود النظيف، مثل الطاقة الحيوية، والهيدروجين، واستخدام وتخزين الكربون، آخذ في الارتفاع استجابة لسياسات أكثر دعما، لكنه لا يزال أقل بكثير من المكان الذي يجب أن يكون فيه، في السيناريوهات التي يحركها المناخ.

من جهتها، انخفضت أرباح شركة بريتيش بتروليوم ومقرها لندن، في الربع الثالث بشكل حاد، وامتدت عمليات إعادة الشراء. وأعلنت الشركة يوم الثلاثاء عن أرباح للربع الثالث بلغت 3.3 مليار دولار، وهو ما خالف توقعات المحللين، بعد انخفاض كبير في أسعار الطاقة مقارنة بالعام الماضي، حيث مددت الشركة برنامج إعادة شراء الأسهم بقيمة 1.5 مليار دولار.

لكن، إن أرباح تكلفة الاستبدال الأساسية لشركة بريتيش بتروليوم في الربع الثالث، وهو تعريف الشركة لصافي الدخل، تجاوزت التوقعات البالغة 4 مليارات دولار في استطلاع أجرته الشركة للمحللين. وذلك مقارنة بأرباح بلغت 2.6 مليار دولار في الربع الثاني و8.15 مليار دولار في العام السابق.

وتستكشف شركة بريتيش بتروليوم تشكيل مشاريع مشتركة لتعزيز مصادر الصخر الزيتي في الولايات المتحدة. وتسعى الشركة إلى إقامة مشروعات مشتركة حول حقول الغاز الطبيعي البرية التابعة لها في الولايات المتحدة لتوسيع الإنتاج وخفض التكاليف مع اندفاع عمالقة الطاقة المنافسين لتوسيع نطاق أنشطة النفط الصخري.

وقالت مصادر الشركة إن شركة بريتيش بتروليوم أجرت محادثات في الأسابيع الأخيرة مع عدة شركات بشأن ربط العمليات في حوض الغاز الصخري في هاينزفيل. وأضافوا أن الشركة تدرس أيضًا إنشاء مشروعات مشتركة في حوض إيجل فورد، لكن المحادثات لا تشمل مواقعها في حوض بيرميان الغني بالنفط في الوقت الحالي. ويمكن أن تغطي المشاريع قطعًا من الأراضي ذات أحجام مختلفة، ولن يكون من الضروري أن تكون كل ما تمتلكه شركة بريتيش بتروليوم داخل الحوض. وأدى النمو السريع في عمليات النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية إلى قلب الأسواق العالمية رأساً على عقب، وتحويل الولايات المتحدة إلى مصدر رئيسي للطاقة.

لكن الحجم هو المفتاح للحفاظ على تكاليف منخفضة في الصخر الزيتي. ومن خلال زيادة حجم عملياتها كجزء من مشروع مشترك، ستتمكن شركة بريتيش بتروليوم وشركاؤها من حفر المزيد من الآبار الصخرية الأطول لزيادة الإنتاج، مع تقاسم التكاليف بين الطرفين.

وقد أدى الدفع نحو النمو إلى موجة من جهود الدمج بين منتجي النفط الصخري هذا العام. وفي هذا الشهر فقط، أعلنت كل من إكسون موبيل وشيفرون عن خطط للاستحواذ على منافسيها بايونير ناتشورال ريسورسز وهيس، على التوالي، مقابل 113 مليار دولار، وهما من أكبر عمليات الاندماج في القطاع منذ عقود.

ومن خلال متابعة المشاريع المشتركة، تستطيع شركة بريتيش بتروليوم تحقيق طموحات النمو مع تجنب إنفاق المليارات على عمليات الاستحواذ. لكن المصادر قالت إن الاتفاق على قيمة الأصول المجمعة وكيفية تقسيم ملكية المشروع من بين العقبات التي سيتعين على شركة بريتيش بتروليوم إزالتها مع الشركاء المحتملين.

وتخطط شركة بريتيش بتروليوم لاستثمار نحو 2.5 مليار دولار سنويًا في أعمالها في مجال الصخر الزيتي، بمتوسط 12 إلى 15 منصة قيد التشغيل. وقالت الشركة في عرض تقديمي إنه من المتوقع أن يتضاعف الإنتاج إلى 650 ألف برميل من المكافئ النفطي يوميًا بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات 2022.

وقالت شركة بريتيش بتروليوم إن لديها احتياطيات من الغاز الطبيعي تبلغ 13 تريليون قدم مكعب في هاينزفيل، حيث تمتلك أكثر من 500 ألف فدان صافي. وتمتلك الشركة بالفعل مشروعًا مشتركًا في إيجل فورد مع شركة لويس إينرجي المملوكة للقطاع الخاص منذ عام 2010. ومنذ ذلك الحين، أضافت شركة بريتيش بتروليوم إلى موقعها في حوض جنوب تكساس عندما اشترت العمليات البرية الأميركية لشركة بي اتش بي مقابل 10.5 مليار دولار في عام 2018.

وتهدف شركة بريتيش بتروليوم إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل حاد وتنمية أعمال الطاقة المتجددة ومنخفضة الكربون في العقود المقبلة. وفي وقت سابق من هذا العام، قلصت الشركة خططها لخفض إنتاج النفط والغاز بحلول عام 2030، مستهدفة خفضًا بنسبة 25 % عن مستويات 2019 بدلاً من هدف التخفيض السابق بنسبة 40 %، حيث يضغط المستثمرون على مجلس الإدارة للتركيز على العمليات ذات الهوامش العالية. وأخبر الرئيس التنفيذي المؤقت موراي أوشينكلوس، الذي تولى منصبه من برنارد لوني الشهر الماضي بعد استقالته المفاجئة لعدم الكشف عن العلاقات مع الموظفين، المستثمرين في حدث في دنفر هذا الشهر أن شركة بريتيش بتروليوم ستكون قادرة على الحفاظ على استقرار إنتاج النفط والغاز لسنوات.

البنك الدولي يحذر من أن أسعار النفط قد تصل إلى 150 دولاراً للبرميل

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قد ترتفع أسعار النفط إلى أكثر من 150 دولاراً للبرميل إذا تصاعد الصراع في الشرق الأوسط، وفقاً للبنك الدولي. ومن الممكن أن تؤدي حرب طويلة الأمد في المنطقة إلى ارتفاعات كبيرة في أسعار الطاقة والغذاء، بعد عام واحد فقط من ارتفاع الأسعار بسبب الحرب الروسية الاوكرانية.

وفي الوقت الحالي، لا تزال أسعار النفط ثابتة عند حوالي 90 دولارًا للبرميل، ومن المتوقع أن تنخفض. ومع ذلك، يحذر البنك من أن هذه التوقعات يمكن أن تنعكس بسرعة. وفي ظل أسوأ السيناريوهات، قال البنك الدولي إنه قد يتطور وضع مماثل لأزمة النفط في السبعينيات، الأمر الذي قد يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع إلى ما بين 140 و157 دولارًا للبرميل. وقال إنديرميت جيل، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي: «إن الصراع الأخير في الشرق الأوسط يأتي في أعقاب أكبر صدمة لأسواق السلع الأساسية منذ السبعينيات - حرب روسيا مع أوكرانيا». «وكان لذلك آثار مدمرة على الاقتصاد العالمي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا». وأضاف أن صناع السياسات سيحتاجون إلى توخي اليقظة، لأن سيناريو «صدمة الطاقة المزدوجة»، التي تؤثر على إمدادات النفط والغاز، لم يحدث منذ عقود. وقفزت أسعار الغاز الأوروبية هذا الشهر مع خشية المستثمرين من أن يؤدي تعطل خطوط الأنابيب قرب قطاع غزة إلى الإضرار بالإمدادات العالمية. ومع ذلك، تجاهلت أسواق النفط في الغالب تأثير الصراع حتى الآن. وقال البنك الدولي إن الاقتصاد العالمي في وضع أفضل لتحمل صدمة العرض مما كان عليه خلال الصراعات السابقة في الشرق الأوسط. لكن البنك كان حذرا، قائلا إن الاقتصاد العالمي لا يزال يتعافى من ارتفاع أسعار الطاقة الذي شهده العام الماضي.

ومن الممكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى ارتفاع التضخم، كما حدث في أعقاب الحرب الروسية الاوكرانية، مع تأثير غير مباشر على السلع الأساسية الأخرى.

وقال أيهان كوس، نائب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي: «إن ارتفاع أسعار النفط، إذا استمر، يعني حتما ارتفاع أسعار المواد الغذائية». وأضاف: «إذا حدثت صدمة حادة في أسعار النفط، فإنها ستؤدي إلى ارتفاع تضخم أسعار المواد الغذائية الذي ارتفع بالفعل في العديد من البلدان النامية. وفي نهاية عام 2022، سيعاني أكثر من 700 مليون شخص -ما يقرب من عُشر سكان العالم- كانوا يعانون من سوء التغذية».

ويشعر البنك بالقلق من أن يؤدي تصعيد هذا الصراع الأخير إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، ليس داخل المنطقة فحسب، بل في جميع أنحاء العالم أيضًا. ويتوقع السيناريو الأفضل الذي حدده البنك حدوث اضطراب بسيط حيث سيتم تخفيض إمدادات النفط العالمية بمقدار 500000 إلى مليوني برميل يوميًا.

وقال البنك إنه في هذه الحالة سترتفع أسعار النفط إلى نطاق يتراوح بين 93 إلى 102 دولار للبرميل. وقال محللو أبحاث بنك ايه ان زد، لقد حذر البنك الدولي من أنه حتى أي انقطاع بسيط في إمدادات النفط الخام بسبب تصاعد الصراع في الشرق الأوسط قد يؤدي إلى إزالة ما بين 500 ألف ومليوني برميل يوميًا من الأسواق العالمية.

ويمكن أن تصبح التوقعات «قاتمة بسرعة» إذا اتسع نطاق الصراع الأخير، مع انقطاع متوسط الحجم يتراوح بين 3 إلى 5 ملايين برميل يوميًا مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار إلى 121 دولارًا للبرميل.

وإن أكبر اضطراب محتمل توقعه البنك يمكن أن يؤدي إلى إزالة ما بين 6 إلى 8 ملايين برميل من النفط يوميًا، وهو ما يمكن مقارنته بحجم الحظر النفطي العربي عام 1973. وقد يؤدي هذا السيناريو الأسوأ إلى وصول الأسعار إلى 157 دولارًا للبرميل.

وحتى الآن، كان للحرب تأثير ضئيل على سوق النفط، وهو ما «قد يعكس تحسن قدرة الاقتصاد العالمي على استيعاب صدمات أسعار النفط»، وفقاً للتقرير. ودفعت أزمة الطاقة في السبعينيات العديد من البلدان إلى تعزيز دفاعاتها ضد تقلبات الأسعار من خلال تقليل اعتمادها على النفط، والاستفادة من موارد الطاقة الموسعة وإنشاء احتياطيات نفطية استراتيجية، من بين تدابير أخرى.

وبموجب توقعات البنك الأساسية، من المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط 90 دولارًا للبرميل في الربع الحالي قبل أن ينخفض إلى متوسط 81 دولارًا للبرميل العام المقبل وسط تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. ومن المتوقع أن تنخفض أسعار السلع الأساسية بشكل عام بنسبة 4.1 % العام المقبل قبل أن تستقر في عام 2025. توقع بنك ستاندرد تشارترد العالمي البريطاني، أن متوسط سعر خام برنت في بورصة لندن، سيكون 98 دولارًا للبرميل في عام 2024، و109 دولارًا للبرميل في عام 2025، و128 دولارًا للبرميل في عام 2026، مع نمو الطلب وتقلصات الامداد.

وأوضح البنك في أحدث تقرير أنه رأى متوسط سعر السلعة 93 دولارًا للبرميل في الربع الرابع من عام 2023، و92 دولارًا للبرميل في الربع الأول من عام 2024، و94 دولارًا للبرميل في الربع الثاني، و98 دولارًا للبرميل في الربع الثالث، و106 دولارًا للبرميل في الربع الرابع، و107 دولارات للبرميل في الربع الأول من 2025.

من جهته توقع بنك ستاندرد تشارترد أن متوسط سعر خام برنت في بورصة لندن سيبلغ 91 دولارًا للبرميل في عام 2023. وفي تقرير آخر في وقت سابق من هذا الشهر، توقعت شركة بي ام أي، إحدى شركات فيتش سولوشن، أن متوسط سعر خام برنت سيبلغ 83 دولارًا للبرميل هذا العام، و84 دولارًا للبرميل في كل من عامي 2024 و2025، و81 دولارًا للبرميل في كل من عامي 2026 و2027. وتوقع إجماع المحللون المتضمن في هذا التقرير أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 81 دولارًا للبرميل في عام 2023، و84 دولارًا للبرميل في عام 2024، و81 دولارًا للبرميل في عام 2025، و77 دولارًا للبرميل في عام 2026، و72 دولارًا للبرميل في عام 2027. وفي تقرير صدر في 27 سبتمبر، كشفت أبحاث بوفا العالمية أنها رفعت توقعاتها لخام برنت للربع الرابع إلى 96 دولارًا للبرميل واحتفظت بتوقعاتها عند 90 دولارًا لعام 2024. وفي تقرير آخر صدر في 18 سبتمبر، قال بيارن شيلدروب، كبير محللي السلع في بنك اس إي بي، «من المرجح جدًا أن نرى خام

برنت الاجل يتحرك فوق 100 دولار للبرميل».

من جهتها، كشفت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن أحدث توقعاتها لمتوسط السعر الفوري لخام برنت لعامي 2023 و2024 في توقعات الطاقة قصيرة المدى لشهر أكتوبر، والتي صدرت هذا الأسبوع، وتتوقع الآن أن يبلغ متوسط سعر برنت الفوري 84.09 دولارًا للبرميل هذا العام و94.91 دولارًا للبرميل في العام المقبل.

وتوقعت إدارة معلومات الطاقة أن يبلغ متوسط السعر الفوري لخام برنت 90.65 دولارًا للبرميل في الربع الرابع من هذا العام، و94.64 دولارًا للبرميل في الربع الأول من عام 2024، و96 دولارًا للبرميل في الربع الثاني من العام المقبل، و95 دولارًا للبرميل في الربع الثالث من العام المقبل، و94 دولارًا للبرميل في الربع الرابع 2024.

وكشفت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن أحدث توقعاتها لمتوسط السعر الفوري لخام برنت لعامي 2023 و2024. وفي تقرير توقعات الطاقة قصيرة المدى السابق، الذي تم إصداره في سبتمبر، توقعت إدارة معلومات الطاقة أن يبلغ متوسط السعر الفوري لخام برنت 84.46 دولارًا للبرميل في عام 2023 و88.22 دولارًا للبرميل في عام 2024.

وتوقعت إدارة معلومات الطاقة أن تصل السلعة إلى 92.68 دولارًا للبرميل. في الربع الرابع من العام الجاري، و91 دولارًا للبرميل في الربع الأول من عام 2024، و88 دولارًا للبرميل في الربع الثاني، و87 دولارًا للبرميل في الربعين الثالث والرابع من عام 2024. لكن، أشارت إدارة معلومات الطاقة في تقريرها لتوقعات الطاقة قصيرة المدى لشهر أكتوبر إلى أن «السعر الفوري لخام برنت ارتفع خلال معظم فترات الشهر الماضي قبل أن ينخفض إلى ما دون 90 دولارًا للبرميل خلال الأسبوع الأول من أكتوبر». وأضافت: «نتوقع أن ترتفع أسعار النفط الخام في الأشهر المقبلة، مما يعكس توقعاتنا بتشديد التوازنات في أسواق النفط العالمية». وذكرت إدارة معلومات الطاقة بأن متوسط سعر خام برنت بلغ 94 دولارًا للبرميل في سبتمبر، وهو ما أشارت إلى أنه كان أعلى بمقدار 8 دولارات للبرميل عما كان عليه في أغسطس و19 دولارًا للبرميل أعلى مما كان عليه في يونيو. وقالت: «ارتفعت أسعار النفط في سبتمبر بعد أن مددت المملكة العربية السعودية تخفيضاتها الطوعية لإنتاج النفط الخام حتى نهاية العام وانخفضت مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية إلى أدنى مستوياتها منذ أوائل عام 2022 في نهاية سبتمبر».

وأشارت إلى أن نمو إمدادات النفط الخام العالمية كان محدودًا في عام 2023 بسبب تخفيضات الإنتاج الطوعية من المملكة العربية السعودية وانخفاض أهداف الإنتاج من دول أوبك + الأخرى. وأضافت: «نتوقع أن تخفض الدول المشاركة في اتفاقية أوبك + إنتاج النفط الخام بمقدار 1.4 مليون برميل يوميًا في عام 2023، مما يعوض جزئيًا نمو الإنتاج بمقدار 2.7 مليون برميل يوميًا من قبل المنتجين من خارج أوبك +».

وتابعت: «نتوقع أن ينخفض إنتاج أوبك + من النفط الخام بمقدار 0.3 مليون برميل إضافية يوميًا في المتوسط في عام 2024. وتفترض هذه التوقعات بعض التمديد لتخفيضات الإنتاج الطوعية من المملكة العربية السعودية حتى عام 2024 وبقاء الإنتاج الإجمالي من دول أوبك + أقل من الأهداف».

وقالت إن «تقييمنا الحالي هو أن مخزونات النفط العالمية ستنخفض بمقدار 0.2 مليون برميل يوميًا في النصف الثاني من عام 2023. وتستمر توقعاتنا في سحب المخزونات بهذه الوتيرة في الربع الأول من عام 2024 لأن تخفيضات أوبك + تبقي إنتاج النفط العالمي أقل من توقعات الطلب».

وتوقعت إدارة معلومات الطاقة في تقريرها أن المخزونات ستكون «متوازنة إلى حد كبير» خلال الأرباع الثلاثة المتبقية من عام 2024، «مع تباطؤ نمو استهلاك النفط العالمي بشكل عام بينما يتسارع نمو الإنتاج».

وقالت: «نتيجة لذلك، نتوقع أن يبلغ متوسط سعر برنت الفوري 91 دولارًا للبرميل في الربع الرابع من عام 2023 وأن يرتفع إلى متوسط 96 دولارًا للبرميل في الربع الثاني من عام 24 قبل ظهور بعض ضغوط الأسعار الهبوطية المتواضعة في النصف الثاني من عام 2024». وأضافت: «توقعاتنا لمتوسط السعر الفوري لخام برنت في عام 2024 هو 95 دولارًا للبرميل، بزيادة 7 دولارات للبرميل عن تقييم السعر للشهر الماضي».

وعلى الرغم من أن الهجمات الأخيرة على إسرائيل لم تؤثر على أسواق النفط الفعلية، إلا أنها تزيد من احتمالات انقطاع إمدادات النفط وارتفاع أسعار النفط، حسبما ذكرت إدارة معلومات الطاقة في أحدث تقرير لها لتوقعات الطاقة قصيرة المدى. وشددت على أن «الوضع في إسرائيل بدأ يتطور بعد أن قمنا بتشغيل نماذجنا، لذلك يظل مصدرا لعدم اليقين في توقعاتنا».

وأشارت إدارة معلومات الطاقة أيضًا في تقريرها لتوقعات الطاقة قصيرة المدى، إلى أن النمو في إنتاج النفط العالمي لا يزال يمثل مصدرًا رئيسيًا لعدم اليقين في توقعاتها للعام المقبل. وقالت: «من المقرر أن تنتهي أهداف إنتاج أوبك + الحالية في نهاية عام 2024، ونفترض أن التخفيضات الطوعية المستمرة وعوامل أخرى ستبقي إنتاج أوبك + الفعلي من النفط الخام أقل بكثير من الأهداف حيث تحاول المجموعة الحد من الزيادات في مخزونات النفط العالمية».

وأضافت: «لكن إذا أنتجت أوبك+ مستويات أقرب إلى المستويات المستهدفة مما نفترض حاليا، فقد تخفض الأسعار في 2024». وتابعت: «كما أن المعدل الذي يضيف به منتجو النفط الصخري الأمريكي منصات الحفر ويحسنون كفاءة مستوى الآبار غير مؤكد إلى حد كبير ويمكن أن يتسبب في اختلاف إنتاج النفط العالمي بشكل كبير عن توقعاتنا». ولاحظت، «لا تزال التوقعات الاقتصادية العالمية غير مؤكدة، والتغيرات غير المتوقعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأشهر المقبلة «قد يؤثر ذلك على الطلب على النفط».

سوق النفط .. عين على الإمدادات وأخرى على نمو الاقتصاد العالمي ومخاوف الركود

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام بعدما طغت المخاوف حيال الإمدادات التي أثارها الصراع في الشرق الأوسط على بيانات اقتصادية صينية ضعيفة.

ويبدو أن تركيز سوق النفط الخام أصبح أقل على الشكوك المتعلقة بالإمدادات وأكثر على تراجع الطلب العالمي على النفط، في الوقت الذي تكافح فيه الاقتصادات الكبرى لتجنب الركود.

ورجح محللون نفطيون أن تؤدي التوقعات السلبية للنمو الاقتصادي العالمي، إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط.

وقالوا لـ «الاقتصادية»، إن إمدادات النفط في المنطقة لم تتأثر، وبالتالي فإن المخاوف المرتبطة بتباطؤ النمو العالمي قد تفوق قريبا مخاوف العرض.

ولفت المحللون إلى أن إمدادات النفط العالية من عديد من دول منظمة «أوبك» في الشرق الأوسط قد تظل في وضع ترقب لمخاطر اتساع الحرب بين إسرائيل وحماس.

وفي هذا الإطار، قال سيفين شيميل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية، «لا يزال عدم اليقين يحيط بآفاق النمو الاقتصادي العالمي، وبخاصة في الصين، وهي أكبر مستورد سنوي للنفط الخام في العالم منذ 2017، وقبل ذلك تعد الصين هي المحرك الرئيس لدورة السلع الفائقة الأوسع».

وأوضح أن أكتوبر شهد صدور أرقام تظهر أن الاقتصاد الصيني نما بنسبة 4.9 في المائة على أساس سنوي في الربع الثالث، وقد تجاوز هذا توقعات السوق البالغة 4.4 في المائة، ما يوفر أسبابا للتفاؤل بأنها ستحقق هدف النمو السنوي الرسمي البالغ نحو 5 في المائة.

من جانبه، أكد روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن آفاق سوق النفط الخام غير واضحة المعالم، في ظل التوترات الجيوسياسية وغياب الاستقرار عن الشرق الأوسط، مبينا أن البنك الدولي يتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط 81 دولارا للبرميل في 2024 إذا لم يكن هناك اضطراب كبير بسبب الحرب بين إسرائيل وحماس، وإذا تحولت الحرب إلى صراع إقليمي كبير يعتقد البنك الدولي أن الأسعار قد ترتفع إلى 157 دولارا للبرميل.

وأشار إلى أن وتيرة المكاسب تميل إلى الاستمرار في اتجاه صاعد قوي، موضحا أن السيناريوهات الأخرى للبنك الدولي، التي لا يكون فيها التصعيد في المنطقة جذريا تراوح أسعار النفط فيها بين 93 دولارا و121 دولارا.

من ناحيته، ذكر ماركوس كروج، كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، أن تخفيضات إنتاج خام أوبك والتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط لم تؤثر في استقرار الإمدادات ولا في تلبية حاجة كل المستهلكين -وعلى سبيل المثال- أعربت شركات التكرير والمسؤولون الحكوميون في كوريا الجنوبية عن ثقتهم القوية بعلاقاتهم التجارية مع كبار منتجي الخليج العربي مع وصول مزيد من شحنات الخام من السعودية والإمارات هذا العام.

وأوضح أن التقارير الدولية تشير إلى أن كوريا الجنوبية، وهي رابع أكبر مستورد للخام في العالم، تلقت 30.5 مليون برميل من النفط الخام من السعودية، و12.2 مليون برميل من الإمارات، وستة ملايين برميل من قطر، في سبتمبر الماضي

بزيادة 2.3 في المائة و45.1 في المائة و94.3 في المائة على أساس سنوي على التوالي.

بدورها، قالت جوليرا رازيفا، كبير محللي المركز الاستراتيجي للطاقة في أذربيجان، إن تحالف «أوبك+» يستعد لاجتماع وزاري حاسم في نوفمبر الجاري، لتقييم مستوى الإنتاج الملائم، في ظل تحديات السوق النفطية الراهنة، مشيرة إلى حفاظ المجموعة على موقف حازم للسيطرة على مستويات إنتاج الخام والالتزام بتخفيضات الإنتاج المتفق عليها بالتوازي مع التزام المنتجين الرئيسين في الشرق الأوسط باحترام طلب ومتطلبات العملاء، خاصة في دول شرق آسيا، وتحديدا شركات التكرير التايلاندية واليابانية والتايوانية والصينية.

وأوضحت أنه عمليا ليس لدى مصافي التكرير سوى القليل من المخاوف بشأن الإمدادات لأن كبار المنتجين في الشرق الأوسط يقدرون عملاءهم ويوفون بتعهداتهم.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط في التعاملات الآسيوية أمس، بعد انخفاضها أكثر من 3 في المائة في الجلسة السابقة، إذ طغت المخاوف حيال الإمدادات التي أثارها الصراع في الشرق الأوسط على بيانات صينية ضعيفة.

وخلال التعاملات أمس، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت لديسمبر، التي انقضى أجلها أمس، 36 سنتا، أو ما يعادل 0.41 في المائة، إلى 87.81 دولار للبرميل. وصعدت العقود الآجلة لخام برنت لينار الأكثر تداولا 29 سنتا، أو 0.34 في المائة، إلى 86.64 دولار للبرميل.

وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 34 سنتا، أو 0.41 في المائة، إلى 82.65 دولار للبرميل. تراجعت أسعار النفط أكثر من 3 في المائة، الإثنين، مع تزايد حذر المستثمرين قبيل اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي)، اليوم، على الرغم من تصعيد الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة.

وأججت بيانات أنشطة الصناعات التحويلية والأنشطة غير التصنيعية بالصين، التي جاءت أضعف من المتوقع، المخاوف من تباطؤ الطلب على الوقود من ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وخالف مؤشرها الرسمي لمديري المشتريات التوقعات، وانخفض مرة أخرى إلى ما دون مستوى 50 نقطة الفاصل بين الانكماش والنمو.

وتلقت الأسعار بعض الدعم من مخاوف بشأن آفاق صادرات الخام من فنزويلا، وسط حالة من عدم اليقين إزاء الانتخابات.

وتترقب الأسواق أيضا اجتماع «المركزي الأمريكي»، الذي يؤثر في الطلب المحلي على الوقود، على الرغم من الاحتمال الكبير لإبقاء أسعار الفائدة ثابتة، وفقا لاستطلاع أجرته أداة فيدووتش التابعة لـ «سي.إم.إي».

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 91.10 دولار للبرميل، الإثنين، مقابل 91.60 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، أمس، أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثاني انخفاض على التوالي، وأن السلة خسرت نحو ثلاثة دولارات، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 94.29 دولار للبرميل.

«شنجن» أول مدينة كبيرة في العالم تعتمد بالكامل على الحافلات الكهربائية الاقتصادية

خلال يوم ممطر في شنجن، المدينة المتقدمة تكنولوجيا في جنوب الصين، تنقل حافلات ركابها بصمت، من دون انبعاثات لثاني أكسيد الكربون أو أبخرة العوادم، إذ أصبحت هذه المدينة نموذجا للتحول البيئي باعتمادها الكامل على الحافلات الكهربائية.

وقد كانت شنجن، التي يقرب عدد سكانها من 18 مليون نسمة، أول مدينة كبيرة في العالم تعتمد بالكامل على الطاقة الكهربائية في حافلاتها عام 2017، لتصبح المدينة الصينية مختبرا لعملية التحول البيئي.

تعد الصين أكبر مصدر لانبعاثات الغازات المسببة للاحترار المناخي في العالم، ولا تزال تعتمد بشكل كبير على الفحم. لكنها أيضا الدولة التي تخصص أكبر الاستثمارات في الطاقات المتجددة.

كما اعتمدت المدينة المتاخمة لهونج كونج التي تضم مقار كثير من الشركات الناشئة، على الطاقة الكهربائية في أكثرية مركبات الأجرة على طرقاتها.

وبعدها، حذت مدن صينية أخرى حذوها بهدف توفير وسائل نقل نظيفة قبل عام 2025. وقبل شهر واحد من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 28) في دبي، يظهر المثال الصيني أن التحول السريع نحو اعتماد الطاقة الكهربائية في وسائل النقل العام أمر ممكن، على النقيض من البطء في مسار التحول هذا في الدول الغربية. وتسهم الحافلات بشكل أقل في الاحترار المناخي مقارنة بالسيارات والشاحنات، لكن وكالة الطاقة الدولية تقدر رغم ذلك نسبة التخفيض المحتمل في الانبعاثات الناجمة عن الحافلات بـ5 في المائة في سيناريو الحياد الكربوني في عام 2050، فضلا عن أن الحافلات الكهربائية تحسّن على الفور نوعية الهواء الذي يتنفسه السكان.

لكنّ الصين تظل استثناء عالميا. ويضم هذا البلد الآسيوي العملاق أكثر من 90 في المائة من الحافلات والشاحنات الكهربائية في العالم، بحسب أرقام صادرة عن المجلس الدولي للنقل النظيف (ICCT) عام 2021.

ويؤكد خبير السيارات الكهربائية إليوت ريتشاردز أن «هذا الأمر لم يحصل بين ليلة وضحاها».

ويقول لـ«الفرنسية»، «لقد استغرق الأمر أعواما عدة من التخطيط وأعمال البنية التحتية الضخمة».

ويشير ريتشاردز إلى أن قيود الميزانية والعقبات التي تعترض بناء البنية التحتية اللازمة في المدن القديمة، بدءا بالقدرات الكهربائية الهائلة الضرورية لإعادة شحن البطاريات، تحد من قدرة بقية العالم على تكرار التجربة الصينية.

ويقول إيثان ما، نائب مدير شبكة حافلات شنجن، «اليوم، يمكننا القول إن حافلاتنا الكهربائية تتمتع بالكفاءة عينها لحافلات الديزل»، مقرا بتسجيل «مشكلات» في بداية الفترة الانتقالية.

لكنّ الصين لا تزال تعتمد بنسبة 60 في المائة على الفحم لإنتاج الكهرباء.

لكن كما توضح شبكة شنجن، فحتى الحافلات التي تعمل بالكهرباء المولدة بالكامل بالفحم ستكون لها انبعاثات أقل من تلك الصادرة عن حافلات الديزل، وفق ديفيد فيشمان، مستشار الطاقة في «لانتاو جروب».

مسح: ارتفاع إنتاج «أوبك» من النفط للشهر الثالث بدعم من نيجيريا وأنغولا

العربية

أظهر مسح لرويترز اليوم الثلاثاء أن إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» من النفط ارتفع للشهر الثالث على التوالي في أكتوبر/تشرين الأول مدعوما بزيادات الإنتاج في نيجيريا وأنغولا على الرغم من التخفيضات المستمرة من السعودية وأعضاء آخرين في التحالف الأوسع أوبك+ بهدف دعم السوق.

وأظهر المسح أن أوبك ضخت 27.90 مليون برميل يوميا، بزيادة 180 ألفا عن سبتمبر/أيلول. وارتفع الإنتاج في أغسطس/آب للمرة الأولى منذ فبراير/شباط.

ويرجع الارتفاع المطرد في إنتاج أوبك إلى حد بعيد إلى تمكن عدد صغير من المنتجين من التغلب على العوامل الداخلية أو الخارجية التي تحدَّ من المعروض مثل العقوبات الأميركية أو وقوع اضطرابات. وعلى الرغم من ارتفاع الإنتاج، فإن أسعار النفط تجد الدعم من الصراع الدائر في الشرق الأوسط.

وأوضحت بيانات الشحن ومصادر اعتمد عليها المسح أن نيجيريا عززت صادراتها في أكتوبر/تشرين الأول دون أي انقطاع كبير في الشحنات، مما زاد الإنتاج 50 ألف برميل يوميا. كما وجد المسح أن أنغولا عززت أيضا صادراتها في الشهر ذاته.

كما شهدت العراق وإيران زيادات لكن بكميات أقل. وخلص المسح إلى أن إنتاج طهران ارتفع إلى 3.17 مليون برميل يوميا. ووفقا لمسوح رويترز وأرقام أوبك، فإن هذا المستوى هو الأعلى منذ عام 2018 الذي عاودت فيه واشنطن فرض العقوبات على إيران.

ويقول محللون إن نمو الصادرات الإيرانية هو على الأرجح نتيجة لنجاح إيران في تفادي العقوبات الأميركية وسلطة واشنطن التقديرية في تنفيذها.

وقالت مصادر في المسح إن إنتاج فنزويلا من النفط لم يرتفع حتى الآن منذ أن تحركت الولايات المتحدة هذا الشهر لتخفيف عقوباتها على قطاعها النفطي بشكل كبير. وتتوقع مصادر أوبك+ أن يكون تعافي الإنتاج تدريجيا.

وأظهر المسح أن إنتاج 10 أعضاء من أوبك خاضعين لاتفاقات أوبك+ لخفض الإمدادات زاد 150 ألف برميل يوميا. وحافظت السعودية ودول خليجية أخرى بقوة على الالتزام بالتخفيضات المتفق عليها والتخفيضات الطوعية الإضافية.

وأظهر المسح أن السعودية أبقت إنتاج شهري أكتوبر/تشرين الأول وسبتمبر/أيلول قرب 9 ملايين برميل يوميا. ومددت المملكة في سبتمبر/أيلول خفضا طوعيا للإنتاج بمقدار مليون برميل يوميا حتى نهاية العام لتقديم دعم إضافي للسوق.

ولا يزال إنتاج أوبك أقل من الكمية المستهدفة بنحو 560 ألف برميل يوميا، ويرجع ذلك بالأساس إلى افتقار نيجيريا وأنغولا إلى القدرة على ضخ القدر المتفق عليه.

ويهدف مسح رويترز إلى تتبع الإمدادات في السوق، ويستند إلى بيانات الشحن المقدمة من مصادر خارجية وبيانات إل.إس.إي.جي بشأن الشحنات ومعلومات من شركات لتتبع الشحنات مثل بترو-لوجستيكس وكبلر وأيضا المعلومات المقدمة من مصادر في شركات النفط وأوبك وشركات الاستشارات.

«بي بي» النفطية البريطانية تسجل انخفاضاً حاداً في أرباحها بالربع الثالث

الشرق الأوسط

أعلنت شركة «بريتيش بتروليوم» (بي بي) النفطية الكبرى يوم الثلاثاء، عن انخفاض حاد في الأرباح على أساس سنوي، ودون تقديرات المحللين.

وسجلت شركة الطاقة البريطانية العملاقة أرباحاً أساسية من تكلفة الاستبدال، تستخدم بديلاً لصافي الربح، بقيمة 3.293 مليار دولار في الربع الثالث، بانخفاض من 8.15 مليار دولار خلال الفترة نفسها من الزيادة الأخيرة، ولكن بزيادة من 2.59 مليار دولار من الأرباح المسجلة في الربع الثاني.

وكان المحللون يتوقعون أن تصل الأرباح إلى 4.059 مليار دولار في الربع الثالث، وفقاً لمجموعة من التقديرات من قبل مجموعة «إل إس جي» ونقلتها «سي إن بي سي».

وانخفضت أسهم شركة «بريتيش بتروليوم» المدرجة في لندن بنسبة 4 في المائة في التعاملات المبكرة.

وجاء النمو الفصلي من ارتفاع إنتاج النفط والغاز وارتفاع هوامش التكرير المحققة، إلى جانب «نتيجة قوية جداً لتداول النفط».

وأشارت الشركة إلى انخفاض في القيمة بمقدار 1.2 مليار دولار، بما في ذلك رسوم انخفاض القيمة قبل الضرائب بقيمة 540 مليون دولار تتعلق بمشروعات الرياح البحرية الأميركية.

وبلغت النفقات الرأسمالية 3.603 مليار دولار مقارنة بـ4.314 مليار دولار في الربع السابق. وكان التدفق النقدي التشغيلي أعلى على أساس ربع سنوي وعلى أساس سنوي، عند 8.747 مليار دولار.

كما أعلنت شركة «بريتيش بتروليوم» عن إعادة شراء أسهم بقيمة 1.5 مليار دولار قبل نتائج الربع الرابع.

وتراجعت أرباح شركة «بريتيش بتروليوم» وشركات الطاقة الكبرى الأخرى على أساس سنوي في الربع الثاني، بعد ضعف أسعار الوقود الأحفوري التي ارتفعت بشكل حاد منذ ذلك الحين. وكانت «بي بي» وغيرها أعلنت عن أرباح سنوية قياسية في عام 2022.

وقالت الشركة في توقعاتها إنها تتوقع قيوداً على الإنتاج من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وانتعاش الطلب لدعم أسعار النفط. كما يتوقع أن تكون هوامش تكرير الصناعة «أقل بكثير» في الربع الرابع.

واهتزت «بريتيش بتروليوم» في سبتمبر (أيلول)، بسبب الرحيل المفاجئ للرئيس التنفيذي برنارد لون، الذي استقال بعد اعترافه بأنه لم يكن «شفافاً تماماً» في إفصاحاته عن العلاقات السابقة مع زملائه، قبل توليه المنصب الأعلى.

ويتم شغل هذا المنصب مؤقتاً من قبل المدير المالي موراي أوشينكلوس.

وقال أوشينكلوس في بيان: «لقد كان هذا ربعاً قوياً مدعوماً بالأداء التشغيلي الأساسي القوي مما يدل على تركيزنا المستمر على التسليم».
وأعلن رئيس الشركة في الولايات المتحدة، ديف لولر، استقالته بعد فترة وجيزة من لوني دون تقديم مزيد من التفاصيل.

إنتاج النفط الأميركي يبلغ مستوى قياسي فوق 13 مليون برميل يومياً

اقتصاد الشرق

قالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، في تقريرها الشهري الصادر أمس الثلاثاء، إن إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام قفز إلى مستوى قياسي بلغ 13.05 مليون برميل يومياً في أغسطس الماضي.

تجاوز الإنتاج الرقم القياسي السابق المسجل في نوفمبر 2019 والبالغ 13 مليون برميل يومياً.

ويلعب الخام الأميركي دوراً كبيراً بشكل متزايد في أسواق النفط العالمية بعد تمديد السعودية وروسيا (قائدتا تحالف أوبك +) خفض الإنتاج. تصدر الولايات المتحدة عادة نحو 4 ملايين برميل يومياً لسد العجز في السوق الفعلية التي تعاني من نقص الإمدادات.

كما تأتي أحدث بيانات بعد عمليات الاستحواذ الكبرى التي قد تؤدي أيضاً إلى زيادة الإنتاج، حيث أعلنت شركة «إكسون موبيل» عن استحواذها على شركة «بايونير ناتشورال ريسورسز»، كما اشترت «شيفرون» شركة «هيس».

منصة الطاقة تناقش 4 خبراء حول تطورات غاز شرق المتوسط

الطاقة

تستضيف منصة الطاقة المتخصصة، في حلقة اليوم من برنامج «أنسيات الطاقة»، 7 خبراء للحديث عن تطورات غاز شرق المتوسط في أعقاب اندلاع حرب غزة، وذلك في مساحة بمنصة «إكس».

يدير المساحة مستشار تحرير «الطاقة»، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، والمستشار الاقتصادي السابق لدى الصندوق السعودي للتنمية، رئيس المركز العربي الأفريقي للاستثمار والتسهيلات الدكتور عيد العيد.

وتناقش منصة الطاقة الخبراء بشأن آثار الحرب في مجال الطاقة، وذلك في حلقة بعنوان «الحرب على غزة وآثارها في غاز شرق المتوسط وإمدادات الطاقة»، والتي يمكن للمتابعين الاستماع إليها من خلال الضغط هنا.

الأثر في غاز شرق المتوسط

من المقرر أن تستضيف منصة الطاقة المتخصصة خلال حلقة «أنسيات الطاقة» كلًا من الخبير الفلسطيني الدولي في أسواق الغاز طارق عواد، ومديرة معهد حوكمة الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لوري هايتيان.

كما ينضم إلى المتحاورين حول تأثير الحرب في غزة في أسواق الطاقة وغاز شرق المتوسط، الباحث في أسواق الطاقة من لبنان مارك أيوب، والمدير التنفيذي لجمعية استدامة البترول والطاقة في لبنان مروان عبدالله.

يشار إلى أن الحرب في غزة بدأت يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول الجاري 2023، وما زالت تأثيراتها تتزايد، إذ أعلنت مصر، قبل يومين، توقّف الغاز الإسرائيلي نهائيًا، ما قطع عن القاهرة إمدادات تبلغ نحو 800 مليون قدم مكعبة يوميًا من الغاز.

وكان مجلس الوزراء المصري قد أعلن، في 29 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، توقّف واردات مصر من الغاز الإسرائيلي، في تطور يعكس تأثير حرب غزة في القاهرة، الأمر الذي يبدد الآمال في استئناف الصادرات إلى أوروبا خلال المدة المقبلة.

وأرجع بيان الحكومة، الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، أسباب تزايد أزمة انقطاع الكهرباء المستمرة منذ أشهر عديدة، إلى أن واردات الغاز الإسرائيلية قد انخفضت إلى «صفر»، في وقت تزايد فيه الطلب على الكهرباء.

توقف الحقول وقطع إمدادات الأردن

توقفت إمدادات الغاز الإسرائيلي -دون تنسيق مسبق- عن الأردن بشكل كامل، وذلك بعد أيام قليلة من تحويل تل أبيب مسار الغاز من خط شرق المتوسط إلى خط الغاز العربي، ليصل إلى القاهرة بعد مروره بالأردن.

يأتي ذلك قبل أن يعود الضخ إلى الأردن أمس الإثنين 30 أكتوبر/تشرين الأول، لكنه «في أقل معدلاته»، حسبما أبلغت مصادر منصة الطاقة المتخصصة.

وتزامن تحويل مسار الغاز الإسرائيلي إلى خط الغاز العربي، مع إعلان تل أبيب وقف الإنتاج بشكل مؤقت من حقل غاز تمار، الذي تديره شركة شيفرون الأميركية، الأمر الذي هدد مصالح القاهرة وعمّان، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ومن المتوقع أن تناقش منصة الطاقة، من خلال حلقة أنسيات الطاقة، اليوم الثلاثاء، تبعات أزمة تراجع إمدادات الغاز إلى «صفر»، بالإضافة إلى الآثار المتوقعة بالنسبة لدول أخرى، وإمكان أن تتعمق الأزمة بمزيد من الإجراءات الإسرائيلية.

السيارات الكهربائية تتباطأ.. وخبير: «الناس بدؤوا يرون الحقيقة أخيرًا»

أسماء السعداوي

الطاقة

تواجه صناعة السيارات الكهربائية العالمية رياحًا عاتية مؤخرًا، قد تعرقل نموها في المدى القصير على الأقلّ، بسبب عدّة عوامل، منها ارتفاع الأسعار والفائدة وبنية الشحن الأساسية.

وبالرغم من ارتفاع المبيعات خلال الربع الثالث 2023، فإن حجم الطلب كان دون التوقعات بصورة كبيرة، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وأعرب عدد من كبار مديري شركات إنتاج السيارات الكهربائية عن تخوفهم من البيئة الحالية للصناعة؛ لأسباب، من بينها ارتفاع أسعار الفائدة التي تجعل المستهلكين يُحجمون عن الشراء، وكذلك حروب الأسعار والبيئة غير المستقرة وتفضيلات المستهلكين من بين أخرى.

ودفع ذلك الموقف شركات عالمية لخفض مستهدفات الإنتاج بصورة كبيرة، وإلغاء شراكة ضخمة بقيمة 5 مليارات دولار لإنتاج سيارات كهربائية بأسعار معقولة، وتباطؤ إقامة مصنع شركة تيسلا (Tesla) الأميركية في المكسيك.

يتّسق ذلك الموقف مع توقعات رئيس شركة تويوتا موتور (Toyota Motor) اليابانية، أكيو تويودا، الذي قال خلال فعاليات معرض اليابان للتنقل: إن «الناس بدؤوا يرون الواقع أخيرًا»، مؤكدًا شكوكه السابقة إزاء التحول الكامل إلى السيارات الكهربائية.

أسعار الفائدة

تعترض أسعار الفائدة المرتفعة الطريق السريع للتحول إلى السيارات الكهربائية؛ إذ أحبطت أحلام صنّاع السيارات والقائمين على عملية تنظيم الحفاظ على البيئة والمناخ، بحسب تقرير نشرته وكالة رويترز، الذي طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وتسجل مبيعات السيارات الكهربائية نموًا قويًا، وتجاوزت حاجز 300 ألف سيارة كهربائية جديدة في الولايات المتحدة للمرة الأولى خلال الربع الثالث 2023، وارتفعت حصتها بنسبة 14.3% في سبتمبر/أيلول 2023 بالاتحاد الأوروبي، وبنسبة 22% في الصين أكبر سوق للسيارات الكهربائية في العالم.

غير أن حجم الطلب لا يوافق توقعات صنّاع السيارات والشركات التي استثمرت مليارات الدولارات في هذا المجال الجديد، وهو ما جعلهم يتوجسون خيفة من عام 2024 المقبل، ويعدّلون خططهم بناءً على ذلك.

ويتوقع المدير المالي لشركة صناعة البطاريات الكورية الجنوبية «إل جي إنرجي سوليوشن» (LG Energy Solution)، لي تشانغ سي، أن يكون الطلب على السيارات الكهربائية أبطأ من التوقعات.

آثار سلبية

وصل تأثير أسعار الفائدة المرتفعة إلى أبواب شركة تيسلا (Tesla)؛ إذ تسبَّب بإبطاء خطط إنشاء مصنع جديد في المكسيك.

وأعرب الرئيس التنفيذي لتيسلا، إيلون ماسك، عن قلقه إزاء ارتفاع أسعار الفائدة، مشيرًا إلى أن ما يهمّ الغالبية العظمى من مشتري السيارات هو حجم الأقساط الشهرية التي إذا ارتفعت فإنه «سيكون من الصعب شراء سيارة».

في السياق ذاته، خفضت شركة فولكسفاغن (Volkswagen) الألمانية توقعاتها لهوامش الأرباح خلال هذا العام 2023، وأرجعت ذلك إلى الآثار السلبية لإجراءات التحوط من تقلبات أسعار المواد الخام اللازمة لإنتاج بطاريات السيارات الكهربائية في نهاية الربع الثالث 2023.

وتراجعت أسعار الليثيوم بنسبة 67% حتى هذا الوقت من العام (2023)، كما انخفضت أسعار الكوبالت في بورصة شيكاغو بنسبة 20% خلال هذا العام، ومنذ مايو/أيار 2022 خسر المعدن نصف سعره.

يوضح الإنفوغرافيك التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- أرقامًا مهمة حول مبيعات السيارات الكهربائية حتى 2030:

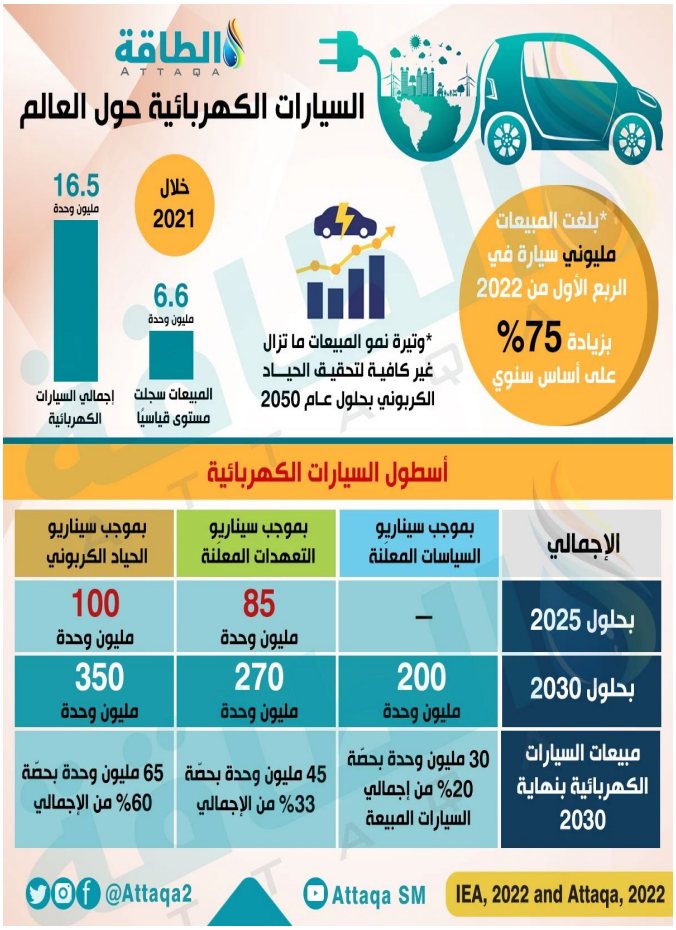

في سياق متصل، أعلنت شركة السيارات الأميركية فورد (Ford) أنها ستقلل -مؤقتًا- عدد نوبات العمل في مصنعها الذي ينتج شاحنة إف150- لايتينغ الكهربائية البيك أب (F-150 Lightning pickup truck)، وفي يوليو/تموز 2023، أبطأت وتيرة إنتاج السيارات الكهربائية، وحولت الاستثمارات إلى المركبات التجارية والهجينة.

كما سجلت أسهم شركة صناعة السيارات الكهربائية اليابانية نيدك (Nidec) أكبر تراجع لها منذ عقد ونصف، يوم الثلاثاء 24 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بنسبة 10%، بسبب مخاوف المستثمرين من مستقبل الشركة وسط بيئة المنافسة الصعبة داخل الصين.

وتتوقع الشركة خسائر بقيمة 15 مليارين (100 مليون دولار) في أعمالها لإنتاج المحور الإلكتروني الذي يضم المحركات والتروس وإلكترونيات التحكم بالكهرباء.

وسجلت كاتل (CATL) الصينية، أكبر شركات تصنيع بطاريات السيارات الكهربائية في العالم، أقلّ أرباح منذ بداية العام الماضي في الربع الثالث 2023، بسبب تراجع حجم الطلب واحتدام المنافسة، كما تراجعت الحصة السوقية للشركة في سبتمبر/أيلول 2023 لأدنى مستوياتها منذ أكثر من عام.

إلغاء شراكة جنرال موتورز وهوندا

كانت شركتا جنرال موتورز (General Motors) وهوندا (Honda) آخر ضحايا ارتفاع أسعار الفائدة؛ إذ ألغتا خطة مشتركة بقيمة 5 مليارات دولار لتصنيع سيارات منخفضة التكلفة.

وفي معرض تبريرها للخطوة، قالت جنرال موتورز، إنها ستركّز على تلبية الطلب على السيارات الكهربائية في المدى القريب، بدلًا من تحقيق مستهدفات إنتاج بعينها.

وفي تصريح للمحللين، قالت الرئيسة التنفيذية للشركة الأميركية، ماري بارا: «نتخذ خوات فورية لتعزيز ربحية حافظة مشروعاتنا للسيارات الكهربائية، والتكيف مع تباطؤ النمو في المدى القريب».

يتزامن ذلك مع إعلان الشركة تأجيل إنشاء مصنع لإنتاج الشاحنات الكهربائية في ولاية ميشيغان بتكلفة 4 مليارات دولار.

وتعليقًا على انهيار الصفقة، قال الرئيس التنفيذي لشركة هوندا، توشيهيرو ميبي، إنه من الصعب قياس بيئة السيارات الكهربائية المتغيرة.

وأضاف: «قررنا بعد دراسة امتدت لعام، أنه سيكون مشروعًا صعبًا؛ ولذلك ننهي حاليًا عمليات تطوير سيارة كهربائية بأسعار معقولة».

يتفق هذا الموقف مع تحذيرات أطلقها رئيس شركة تويوتا موتور (Toyota Motor) اليابانية، أكيو تويودا، الذي قال: إن «الناس بدؤوا يرون الواقع أخيرًا».

بيئة وحشية
أعرب المديرون التنفيذيون لثلاثة من كبار شركات إنتاج السيارات الكهربائية، وهي فورد وجنرال موتورز ومرسيدس بنز (Mercedes-Benz)، عن مخاوفهم إزاء تراجع الطلب، بعد تكبّدهم خسائر جراء حروب الأسعار، بحسب تقرير نشره موقع «فوكس بيزنس» (foxbusiness)، واطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وقال الرئيس التنفيذي لفورد جيم فارلي خلال إعلان نتائج أعمال الشركة في الربع الثالث 2023، التي سجلت السيارات الكهربائية فيها خسائر أكبر من المتوقع، إن الوضع كان صعبًا بالتأكيد.

وأضاف: «في حقيقة الأمر لا تخلو أعمالنا من التحديات مطلقًا، وبخاصة في الوقت الحالي، مع تطور سوق السيارات الكهربائية وظهور المنافسين العالميين الجدد في الصين والاضطرابات التكنولوجية».

وأضاف فارلي: «لم يعد من الكافي تقديم منتج رائع، وعلينا أن نكون قادرين تمامًا على المنافسة من حيث التكلفة.. بالنسبة لمستهلكي السيارات الكهربائية، فالمهم هو القدرة على تحمّل التكاليف».

كما قالت الرئيسة التنفيذية لجنرال موتورز ماري بارا، إن الشركة ستبطئ وتيرة إطلاق عدّة نماذج كهربائية لخفض التكاليف، كما ستتخلى عن خطط لإنتاج 100 ألف سيارة كهربائية في النصف الثاني من 2023، و400 ألف سيارة كهربائية أخرى في النصف الأول من 2024، مع عدم تحديد موعد لتحقيق تلك الأهداف.

وفي رسالة إلى حملة الأسهم، قالت: «نعمل -أيضًا- على ضبط سرعة إنتاج السيارات الكهربائية في أميركا الشمالية لحماية أسعارنا، ونتكيف مع تباطؤ النمو على المدى القصير، وتطبيق الكفاءة الهندسية وتحسينات أخرى ستجعل مركباتنا أقل تكلفة وأكثر ربحية».

وأضافت: «مع تقدّمنا أكثر في التحول إلى السيارات الكهربائية، يصبح الطريق وعرًا أكثر».

وسجلت شركة مرسيدس بنز الألمانية تراجعًا في أرباحها خلال الربع الثالث 2023، وظلت هوامش السيارات الكهربائية أقلّ من توقعات سابقة.

وتعليقًا على ذلك، قال المدير المالي للشركة هارالد فيلهلم، إن بعض اللاعبين التقليديين في السوق يبيعون السيارات الكهربائية بسعر أقلّ من مركبات محركات الاحتراق الداخلي، رغم ارتفاع تكاليف الإنتاج.

وأضاف: «لا يمكنني تخيّل استمرار الوضع الراهن بالنسبة للجميع، أودّ أن أقول، إنه مجال وحشي للغاية».

كما أعلنت شركة هيرتز (Hertz) لتأجير السيارات وقف خطط لكهربة أسطولها، بسبب ارتفاع تكاليف إصلاح السيارات الكهربائية، وانخفاض أسعار عمليات إعادة البيع، بعدما خفضت تيسلا أسعار بيع نماذجا الجديدة.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة ستيفن شير، إن إدماج السيارات الكهربائية في أسطول الشركة سيكون أبطأ من التوقعات السابقة، وفق تقرير نشرته شبكة «سي إن بي سي» (cnbc) الأميركية.

وأضاف أن الشركة مازالت مهتمة بشراء 100 ألف سيارة كهربائية من تيسلا، و175 ألف سيارة كهربائية من جنرال موتورز، إلّا أنها لا تستهدف أن تمثّل السيارات الكهربائية ربع أسطولها بحلول نهاية 2024.

صعوبات في البيع رغم الخصومات

مع ظهور إشارات على تزايد حجم المخزون وتباطؤ المبيعات، أقرّ القائمون على الصناعة بأن خطط السيارات الكهربائية في خطر محدق -على الأقل في المدى القريب-، بحسب تقرير نشرته منصة «بيزنس إنسايدر» (businessinsider)، وطالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وتشهد هذه الأيام عرض جميع السيارات الكهربائية بسعر أقلّ، كما تُقدّم بعض الشركات المصنّعة حوافز بنحو 10% لتشجيع المواطنين على الشراء.

وأثار تراكم المخزون غضب التجّار، كما يرى مديرو الشركات أن الخصومات ليست كافية، وتستغرق السيارات الكهربائية وقتًا أطول لبيعها مقارنة بالسيارات العاملة بالبنزين؛ إذ يتجه المشترون الجدد للتركيز على عوامل التكلفة وتحديات البنية الأساسية للشحن.

وبعد أشهر من تحذيرات التجّار من تباطؤ الطلب، كانت شركة فورد أول من يستجيب لتلك النداءات؛ إذ رفضت تخصيص استثمارات لإنتاج سيارة ماخ الكهربائية (Mach-E).

وفي يوليو/تموز 2023، مددت موعد إنتاج 600 ألف سيارة كهربائية لمدة عام إضافي، وتخلّت عن هدف إنتاج مليوني سيارة كهربائية بحلول عام 2026.

وزير البترول الهندي للعربية: وارداتنا من النفط الروسي انخفضت مؤخراً بشكل كبير

العربية

قال وزير البترول والغاز الطبيعي في الهند هارديب سينغ بوري، في مقابلة مع «العربية Business»، إن الوقود الحيوي له دور مهم سيلعبه في عملية التحول نحو الطاقة النظيفة وإن الهند دخلت متأخرة إلى هذا القطاع.

لكنه أشار إلى أن الهند قامت بتقريب هدفها المتمثل بالوصول إلى نسبة 20% من مزج الوقود الحيوي بالبنزين بحلول 2030 إلى عام 2025، مشيرا إلى أن الهند تتمتع بالأراضي الشاسعة وأشعة الشمس والكتل الحيوية.

كما أوضح أن ارتفاع سعر النفط كثيرا سيشجع على التحول بشكل أكبر إلى المصادر البديلة. ولكنه يعتقد بأن الوقود الحيوي سيكون عنصرا مهما مع الوقت كما سيكون الهيدروجين الأخضر عنصرا رئيسيا كذلك.

لدى الهند مستهدف يتعلق بإنتاج 5 ملايين طن سنويًا من الهيدوجين الأخضر بحلول عام 2030، وما يرتبط بذلك من تطوير لقدرات الطاقة المتجددة، وهو مستهدف يعتبره بوري بأنه متحفظ جدا، حيث يعتبر أن مستهدفات الهيدروجين الأخضر في الهند ستتحقق بشكل أسرع قبل 2030.

وحول ملف النفط وروسيا قال بوري: «ما أستطيع أن أقوله هو أنه قبل فبراير 2022 كانت وارداتنا من النفط الروسي تشكل 0.2% من الإجمالي. الحكومة الهندية لا تشتري النفط. الشركات هي من تقوم بذلك. وهي شركات لا تدار من قبلنا. ولقد لاحظت مؤخرا أن الإمدادات من تلك الدولة انخفضت فجأة. لكنني أعتقد بأنهم انتبهوا لهذا الأمر وعادت الواردات لترتفع... وارداتنا من النفط الروسي انخفضت بنصف مليون برميل يومياً أو أكثر.»

وأضاف: «نقوم بشراء كل يوم نحو 5 ملايين برميل لاستهلاكها في مصافينا. عادة القسمة تكون على الشكل التالي: نحو 800 ألف برميل موزعة على كل من السعودية والإمارات والكويت والعراق وغيرها. وهذا الرقم يرتفع أو ينخفض باستمرار. إذا قام أحدهم برفع أسعاره فوارداتنا منه ستنخفض.»

شكراً